سياسيون لـ (المدى): التاريخ والمذهبية جزء من صراع المنطقة

العـراق والربيـع العربـي ... نظـرة في سياسـة المحاور

□ بغداد / ماجد طوفان

حفلت المنطقة العربية ومنذ أكثر من نصف قرن تقريبا بسياسة اعتمدت في مجملها على تشكيل المحاور، وبرغم أن هذه السياسة لم تعد على المنطقة وشعوبها إلا بالكوارث، وإضاعة واستنزاف موارد هذه الشعوب، من خلال الحروب بشتى أنواعها، الحروب الحقيقية، مثل الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات، وأفقرت كلا البلدين، أو الحروب الباردة التي كانت صدى ومتلازمة للحرب الباردة بين القطبين الرئيسيين اميركا والاتحاد السوفيتي السابق، والتي كان العرب جزءا من وقودها.

ولعل المراقب يلحظ أن المتغيرات البنيوية الأخيرة التي حدثت في عدد من البلدان العربية افرزت نوعا جديدا من نظم الحكم، والغالب عليها التشدد الإسلامي، وإزاء هذا المد الجديد تشهد مناطق أخرى صراعا لم تكتمل أدواره بعد، فالمشهد السوري اخذ يسقط تحت عناوين طائفية

جانب من تظاهرات عراقية

مجلس النواب النائب رافع عبد الجبار اكد في حديث له مع (المدى) ان المنطقة بالفعل تعود الى سياسة المحاور، ولكن هذه العودة لا تعتمد على الجانب الجغرافي كما حدث في اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦، وان ما يحدث في المنطقة من تغيير هو نتيجة لفشل النظرية القومية، وعن اسباب صعود التيار الاسلامي المتشدد في الدول التي شهدت التغييرات الاخيرة اضاف عبد الجبار " انه خيار شعبي، وليس للغرب يد فيه، مع التأكيد ان الغرب يحاول ان يسقط هذا المد "وعن آلية الصراع الذي تشهده المنطقة اليوم أوضح عبد الجبار " ان الصراع والاستقطابات الحالية يمكن وضعها في محورين، الاول هو صراع سلفي / سلفي، والمتمثل في الاخوان المسلمين، في مصر وتركيا، باعتبار ان مصر هي الموطن الحقيقي لولادة هذه الحركة او الجماعة منذ العهد الملكي، والتي تريد كلا الدولتين ان تكون هي من يقود هذا التيار، مع مراعاة الإيحاءات التي تبعثها هذه الجماعة من انها خارج سيطرة الإرادات الكبرى، لذا لوحت اميركا مؤخرا بقطع المساعدات عن مصر في محاولة منها لتطويع الجماعة السلفية الاخوانية " وتابع عبد الجبار " المحور الثاني هو المحور الايراني، مع ملاحظة ان الغرب لا يعرف كيف يتصرف مع هذا المحور، فقد جرب الخيار الاقتصادي، والذي كان على شكل عقوبات اقتصادية فرضت على ايران، وهو يفكر ايضا بالعمل العسكري، الذي اذا ما نفذ فربما يتسبب بكارثة في حال اغلقت ايران مضيق هرمز كما تهدد بذلك" وعن وضع العراق تجاه هذين المشروعين، والقول ان بغداد وبحكم وجود اغلبية سكانية تنتمي الى المحور الإيراني اضافة الى عوامل تاريخية اخرى يمكن ان تضعه في مواجهة المحور السلفي اجاب عبد الجبار " العراق يبقى بعيدا عن سياسة المحاور بسبب موقعه الجغرافي وتركيبته الاجتماعية، بلحاظ ان هناك ما يمكن ان يسمى بالمعادل الموضوعي، وهو وجود السنة والشيعة والكرد،وهذا له تأثير في المنطقة، وان هذا التنوع يجعل اتخاذ القرار صعبا على اية حكومة عراقية للوقوف مع او ضد أي من الدول المجاورة او حتى تلك التي تعد خارج هذه المنظومة الجغرافية، العراق وفق هذه الرؤيا هو محور بذاته ".

وعن الموقف الخليجي تجاه العراق الذي يصنفه اكثر من مراقب على انه الدافع الرئيس لدفع العراق تجاه ايران قال عبد الجبار " مشكلة الانظمة في الخليج انها تنظر الى العراق من ناحية مذهبية، وعدم استقبال رئيس الوزراء نوري المالكي من قبل السعودية ليس لسبب سياسي، وإنما بسبب انه ينتمي إلى طائفة تتقاطع معها المملكة العربية السعودية، واستدرك قائلا " العراق ليس له اي خيار سوى الديمقراطية "

وعن حقيقة سياسة المحاور على ارض الواقع كونها حقيقة وليس كلاما يتداوله الإعلام قال عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي في حديث مع (المدى) " ان سياسة المحاور موجودة بغض النظر عما يتحدث به الاعلام، وان العراق يبحث عن أمنه الوطني، وان العراق ليس من العقل ان يدخل في اي محور، وان التغيير الذي حصل في المنطقة، وفي الدول العربية تحديدا انما جاء بفعل تأثير جهات اقليمية تسعى الى أسلمة المجتمع " وعن الموقف العراقي تجاه الدول العربية وتحديدا الخليجية منها اضاف المطلبي " ان العراق ينحو باتجاه سياسة التفاهمات مع الدول العربية مبتعدا بشكل او بآخر عن الدخول في التشابك الحاصل في المنطقة " اما عن الموقف السعودي فقد اشار المطلبي الى ان " السعودية تحاول ان تؤثر في السياسة الإقليمية، وان تدفع العراق نحو الدخول في سياسة المحاور، وهو ما يتجنبه العراق، مؤثرا الحوار على التخندق ضد اية دولة اخرى ".

ومع كل الدلائل التي تبدو ربما غير قطعية، فان سياسة المحاور اصبحت واقعا فعليا تعيشه المنطقة، ولعل الازمة السورية كشفت بشكل كبير عن الملامح الاولية لهذه السياسة، والتي يبدو ان العراق سائر باتجاهها شاء ام لم يشأ، ولعل هشاشة العراق الاقتصادية والسياسية هي الحاضن والجاذب للتدخلات التي ربما ستدفعه دفعا بهذا الاتجاه الذي لايمكن التكهن بنهاياته التي تتسم بأنها مفتوحة الابواب والنوافذ، فالصراع الدولي حول سوريا واضح جدا بين القوى العظمى، فروسيا لا تريد ان تغادر شواطئ المتوسط الدافئة، وكذلك لا تريد ان تخسر قاعدتها الأخيرة والتي ورثتها من الاتحاد السوفيتي السابق في ميناء طرطوس، وكذلك الحال مع ايران وحزب الله، وعلى الجانب الآخر يقف الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة في تفتيت ما يسمى بمحور الموالاة، وليس خافيا ان الموقف الخليجي يسير بركب المشروع الغربي، وهو منفذ له وهذا يتمثل بالموقف القطري تحديدا، وبين كل هذا الحراك المشتعل يقف العراق بين فكي هذه المحاور متأثرا بها وليس مؤثرا على الإطلاق.

وبدا واضحا ان هناك معسكرين، الاول تقوده دول الخليج وفي مقدمتها السعودية وقطر صاحبة الدور المتضخم في المنطقة، ومعسكر آخر تقوده إيران، الداعم الكبير للنظام السوري، اكثر من مراقب وضع العراق ضمن المعسكر الثاني معتمدا بذلك على مواقف الحكومة من الازمة السورية، يضاف الى ذلك طلب العراق بإعفائه من العقوبات المفروضة على ايران. هل يمكن ان نجزم بالقول ان المنطقة مقبلة على سياسة المحاور من جديد ؟ وهل ستشهد المنطقة صراعا طائفيا بحكم التركيبة السكانية المتنافرة الممتدة من شواطئ الخليج وحتى اقصى دول المغرب العربي ؟ واين سيكون العراق من كل هذه السياسات التي يبدو انها في مجملها عقائدية مذهبية،وليست ايديولوجية سياسية ؟ وربما ان خطورة الصراع تكمن في ماهيته وجوهره.

عضو لجنة العلاقات الخارجية في

الأحداث السورية تتسبب برجوع ٥٠٠ ألف لاجئ.. والحكومة تمنح العوائل العائدة ٤ ملايين دينار

بـغـداد تـتـقـصـى مـصـير ٥٠ ألـــف مـفـقـود في حـــرب الـثـمـاني سـنـوات

تبحث وزارة حقوق الإنسان عن مصير حوالي ٥٠ الف عراقي كانوا قد فقدوا خلال الحرب العراقية الايرانية التي استمرت لثماني سنوات، كما شكت ضعف التخصيصات المالية للوزارة.
وعلى الجبهة السورية، اعلنت وزارة الهجرة والمهجرين عودة اكثر من ٥٠٠ الف لاجئ على خلفية الاحداث والاحتجاجات التي تشهدها المدن السورية ضد نظام بشار الاسد، كاشفة عن وجود لجنة وزارية مشتركة تتقصى احوال العراقيين هناك.

□ بغداد / المدى

مدير عام الرصد الاعلامي لحقوق الانسان والمتحدث الرسمي باسم الوزارة كامل امين ذكر امس في اتصال هاتفي مع (المدى) "عملية البحث بدأت لمعرفة مصير ٥٠ الف مفقود في منطقة العمليات على الشريط الحدودي، فقدوا في الحرب العراقية الايرانية حسب الاحصائيات التي حصلت عليها الوزارة".

وتابع أمين "ان الجانب الايراني كان افضل منا في إيجاد رفات المفقودين"، مطالبا "البرلمان والجهات المعنية بزيادة تخصيصات الوزارة لانها بحاجة الى اموال كبيرة".

وكانت الوزارة وحسب امين قد خصصت ٦٠ مليون دينار شهرياً لاستكمال عملية البحث الاخيرة عن رفات المفقودين في الحرب (العراقية-الإيرانية)، كما ان منظمة الصليب الاحمر الدولية بدأت بتدريب فريق عراقي إيراني مشترك للبحث عن رفات مفقودي الحرب بين البلدين، اذ تمكن الفريق خلال الفترة السابقة من العثور على ١٧٨ رفاتاً في مدينة الفاو تعود لفترة الحرب التي دارت بين البلدين الجارين".

وكان العراق وإيران قد وقعا في تشرين الأول عام ٢٠٠٨ اتفاقا يقضي بتبادل المعلومات بينهما بشأن المفقودين وتسليم رفات قتلى الحرب التي اندلعت بين البلدين في ٢٢ أيلول عام ١٩٨٠ واستمرت لثمانية أعوام، وخلفت مئات الآلاف من القتلى والمعاقين من الجانبين، فضلاً عن عشرات الآلاف من المفقودين.

وعلى صعيد اخر، اعلن وزير الهجرة والمهجرين، امس، عن عودة نحو ٥٠٠ لاجئ عراقي مقيم في سوريا الى البلاد على خلفية الاحتجاجات والتظاهرات التي يشهدها ذلك البلد منذ آذار الماضي.

ونقلت وكالة كردستان عن ديندار دوسكي القول أن "عودة اللاجئين العراقيين المقيمين في سوريا في تزايد مستمر بسبب الاحتجاجات التي يشهدها ذلك البلد من آذار الماضي"، مشيراً الى "عودة نحو ٥٠٠ لاجئ عراقي مقيم في سوريا الى البلاد كانوا قد لجؤوا الى سوريا بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في محافظات الوسط والجنوب خلال السنوات الماضية".

وأضاف دوسكي أن "الحكومة العراقية قامت بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بتوفير المساعدات الأولية للاجئين العائدين الى البلاد"، لافتاً الى أنه "سيتم منح كل عائلة عائدة من سوريا الى العراق مبلغ ٤ ملايين دينار لمساعدتها على تأمين احتياجاتها الأولية".

وزاد بالقول أن "وفداً مشتركاً من وزارتي الهجرة والمهجرين والخارجية العراقيتين عاد قبل يومين من زيارة الى سوريا تحقق من أوضاع العوائل العراقية هناك"، مبيناً أنه "سيتم تنفيذ توصيات الوفد بشأن تحسين أوضاع تلك العوائل في سوريا".

وتشهد سوريا موجة احتجاجات شعبية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وبحسب منظمات دولية فإن المئات من السوريين قتلوا فيما جرح الآلاف بمواجهات مع قوات الأمن.

وكانت لجنة الهجرة والمهجرين في مجلس النواب، قد أعلنت عن تسلمها تقريرا من السفارة العراقية في سوريا يؤكد سوء أحوال اللاجئين في دمشق، مشددة على تعرض عدد منهم إلى جرائم مختلفة بينها القتل والخطف، فيما لفتت إلى وجود تعاون مع الوزارات ذات العلاقة من اجل إعادتهم إلى العراق بأقرب وقت ممكن.

وقالت رئيسة لجنة المهجرين البرلمانية لقاء مهدي وردي في مقابلة كانت قد نشرتها (المدى) سابقا "كنا نتوقع مسبقا تعرض العراقيين في سوريا إلى مثل هكذا أحداث لاسيما مع التطورات الأمنية التي تشهدها سوريا، والعدد الكبير للنازحين".

وتابعت "وردنا تقرير من السفارة العراقية في دمشق يؤكد تعرض العراقيين إلى اعتداءات كثيرة خصوصا في مناطق دمشق والسيدة زينب وعلى طريق حمص، وبالتالي نحتاج إلى تهيئة كامل الاستعدادات لجلاء العراقيين في سوريا".

وعن طبيعة هذه الاعتداءات، أكدت وردي أنها "تتراوح ما بين جرائم قتل واختطاف مقابل فدية مالية"، وأردفت "هناك شعور باليأس من قبل بعض النازحين المتوطنين هناك نظرا لفقدان الأمن في سوريا فهم لا يستطيعون العودة إلى العراق ولا حتى الاستمرار في سوريا".

وبينت رئيسة لجنة الهجرة والمهجرين أن "هناك خلافات طائفية، فبعض العراقيين يتعرض للأذى على أساس الهوية والانتماء المذهبي، وهو إنذار خطير للعراقيين وعلينا التعامل بجدية مع هذا الملف فمن المتوقع أن تأتي مجاميع عراقية كبيرة وان المخيم الذي نصب على حدود مع سوريا هو لاستقبال العراقيين، بالدرجة الأساس، ومن الممكن أن يتم تضييف السوريين بالتعاون مع وزارة الصحة والنقل والداخلية وجهاز المخابرات".

يبحثون عن اسماء مفقوديهم